

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا يُقَاوِمُ إِلَّا بِاللَّهِ

نَحْمَدُكَ يَا مَرْبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْعِزَّةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَرِيَامَةِ وَالْعِظَمَةِ
وَنُصَلِّي عَلَى حَبِيبِكَ سَيِّدِنَا الْمُعْظَمِ فِي الْمَلَكُوتِ وَالنَّاسُوتِ
عَلَى أَنْ وَفَّقَنَا لِطَبْعِ

مُسْلِمِ الشُّبُوحِ

لِلْعَالِمِ الْفَاضِلِ مَوْلَانَا الْمُؤْتَمِرِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

الْعَلِيُّ الْمُنْعَمُ

بِكَمَالِ الْأَهْتَامِ

وَالْإِعْتِنَاءِ فِي الصِّحَّةِ وَالصَّفَاءِ وَحَسَنِ طَبْعِهِ وَضَاحَةِ خَطِّهِ مِنَ الْمَدِيرِ
الْمُطْبَعِ الْجَيِّدِ الْحَاجِّ مُحَمَّدٍ شَفِيعٍ عَفِيَ عَنْهُ الْوَاقِعُ فِي بَلَدَةِ كَانَفُو

طَبَعَهُ وَالْمُطْبَعُ الْجَيِّدُ الْوَاقِعُ فِي بَلَدَةِ كَانَفُو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كيف الحمد لك اللهم فانك ازل وابدى وقد يمد وجودى فان وحياتى قنأهية وعظاى ميمم منك الخير
والجود وببديك كل مراد وكل مقصود وجودك علة جميع الموجودات وامرك منشأ خلق المخلوقات . اشهد
واقرب قلب سليم ان لا اله الا انت وحدك من غير سديد ثم شهادتى بتوحيدك واقرارى بتفريدك .
انما هما من نعمائك الكاملة والائك السابعة فلو لا هديتنى لغويت وضلت وتويت فاشكر
شكرا كثيرا . واشئى عليك ثناء وفيرا . اعطيت ما طلبت وفعلت ما رجوت اذا اعترض ما نع
حدث منك دافع فعال شانك . جلى برهانك عيما احسانك عزيز سلطانك

تبارك شان رب العالمينا	ولى الخير خير الرازقينا	تعالى شان من كل نقص	وتزنيه وهدى المادحيننا
جدير بالعبادة انفرادا	مفيض الجود معطى السائلينا	عليم بالحقاياتى قلوب	مباة بالعباد الصالحينا
مغافر ذنوب والخطايا	برحمته يجازى الطائعيننا	ترى خضعت لست استمالت	بسلطان جباه الامرينا
يكون بقوله كن ما يريد	فلم يمسه عجز العاجزيننا	وفيعل ما يشاء باختيار	بلامنع وخوف السائلينا
غنى عن عبادتنا جميعا	فلا يجزى طوع الطائعيننا	وقانا سوء اعمال دواما	فحقا كان خيرا لحافظينا
تقى عن شر ما كسبت يداى	كن اعن شريكى كاسدينا	وبارك فى صنيعي ثمضاعف	الى انت خير الناصرينا
واعظما انعمت علينا ان جعلتنا بفضلك العليم واحسانك العظيم بامة حبيبك واصفيك ونجيبك سيدنا			
وسندنا . وسيلة يومنا وغدا . محمد المصطفى . واحمدا محبتي صلى الله عليه وسلم وباركوا فيهم وكونوا مالا لنبيا			
والمرسلين فخر الاولين والآخرين نور السموات والارضين عرف المسك والورد وسائر الازهار والرياحين			
قامر اصل لشرك والظلم الاحاد معلم ان لا اله الا الله تعالى عن الاضداد . ناسخ الشرائع البقا			
بشر بغيته البضاء المضيت الامة فالحى لرسوم القبيحة القاتلة والعقائد الفاسدة الباطلة رؤفا لائمة			
كاشف الغمة علم الهدى مصباح الدجى المبعوث لتتميم مكارم الاخلاق وتعميم الاخوة والمروة			
والوفاق كلام جوامع الكلم لسانه ينابيع الحكمة			
صلوة الله دواما واتصالا	عليكم يا حبيب العاشقيننا	فدت نفسى وما للوارثينا	عليكم يا شفيع الاشييننا
الامر نذيق ممر البون فارحم	وقر خهوا وصاروا فائزيننا	بهندي نحن انتم يا مديننا	فكيف الوصل كنا باعدينا
وجدناكم لا متكم رؤفا	شفيقا بل جما العالمينا	الامر ادى نواكم نقاسى	الامر يشق وصل لواصلينا
كمثل ذلك من رسول لا ينال	فاير الله فقنا السابقينا	ومن من مننت على برايا	هديت صراط الفائزيننا
		نذير للذين طغوا وضلوا	مبشر روية للطائعيننا

تعوذكم عنت عن حداد	وجلست عن ملاد الكاتنين	اذا ذكر اسم ربكم ذكرتم	وذلك انتهاء الواصفين
فصل علي بن ابي ثمر سلم	ملامته الكسالى العاجنين	على اصحابه بالدين شام	والدين واخا الهداية اليقين
والائمة المجتهد يرضى الله تعالى عنهم وغناهم جميعين	وازاوجهم من كانوا بال	واصحاب رؤس الصالحين	
فهم رجاء بينهم كما هم	اشداء الورى للكافرين	ولم يمنهم عن قول حق	مخالفة ولو بالاسمين
غري ستون هم ستون الفا	ومع هذا تولوا مدبرين	لكل منهم درجات رفيع	كما للحداد مواجد بينا
ويحل فيقول لعبد الضعيف الراجي نعمة الله ورضاه محمد بركات الله الكهنوى الفرغى محلى طنا القادسى			
مشرى با بن الفاضل الكامل مولانا الحافظ محمد احمد الله رحمه الله نورا لله مرقد وبرد مضجعه الجفن			
لما كان كتاب مسلم الثبوت في فن اصول الفقه لهولاء الفاضل محب الله البهارى غفر الله البارس			
مختصر غاية الاختصار ومندا ولا ومشهورا نهاية الاشتهار كان الشمس في نصف النهار حتى صار			
معارك للاراء ومطارد للاذكياء فبدلوا مساعيرهم بتعليق الحواشى على الشرع وجهل اجل مطالب			
والوضوح وكانت النسخ المطبوعة تخلو عن تلك الافاضات وتعرى عن الافادات تعين للتلازمة و			
الاساندة وقت التدريس والدس المطالعة وهو باعلى ايجازة وغاية اختصارا ودقة مباحثة و			
نداء مسائله كان ينبغي ان يطبع بعد صحة عبارته وبذل الجهد في حسن كتابته محلى بالحواشى المفيدة			
الجديدة معر عن لغواشى القديمة محلى بالكسوبيين السطور شرعت مع قصور باعنى هذا الفن متوكلا على			
التوفيق والمرب في جمعها وتاليفها واقتباسها وتلقظها واجمالها وتفصيلها وتوضيحها وتلخيصها ومقابلتها وتصحيحها			
وسميتها التعليق لمنعوت على مسلم الثبوت ثم توجهت المطبع مهمتها في وضاحة الخط وصفاء			
الطبع بحيث يورث رويته تنشيط الطبع ومعتنيا في رفع اغلاط صحته واجاب صورته وسيرته فجاء بعون			
الله تعالى وتوفيقه يسر النواظر ويروق الخواطر كما جهدنا في الهواجر وظلمة الدنيا جرح			
تحمدا لله حمدا الشاكرينا	برحمته يربى العلمينا	على طبع المسلم بالحواشى	بها حلت مطالعنا لبينا
بها امنوا الرجوع الى شرح	بها استغنوا عن الماهرنا	واعلى صحة وصفاء طبع	يروق به عيون الناظرينا
واحسن كاغذ كفا وكيفا	وحسن كتابته للكاتنين	وبين سطوره كتبت كسور	لتفهيم المعاني الدارسينا
سواد حروف باللمع نور	يزيل غياهل المعنى تشينا	بسيرته ايق اهل علم	وصورته يسر لناظرينا
به بخيرة المطبوع قبل	وجئت اذا ترى بونا مبينا	فقابل خطه بالخط حسنا	وصورته بصورته حسينا
وصحته بصحته تشير	اليها اصابع ناظرينا	وذلك كله بالجهد منى	ووفق فيه ب العلمينا
بتخشية وتصحيح وطبع	بصفو بعد ترتيب يزينا	وما اركى به من اقتحار	وان ادعى بخرب الفاضلينا
فليس على لقطات من صنعى	وتلخيص شرح الشارحينا	وكيف لست ملك فاصنع	فذلك من فيوض السابقينا
علان لو شئت وما استعنت	بمركان اخرى ان يعينا	لحبت فاطمة بما ارادت	ولما روج فوز الفاعزينا
ولما قد تعسر امر طبع	بتاخير وخلف الواعدنا	وعدم الانطباع كما نريد	بقلة اعتناء الطابعينا
الى جرائ مطبعة امكنا	وكان الله خير الناصرنا	فهيا جملة الاسباب حتى	ترانا اليوم فيها طابعينا
فاحمل على حسن انطباع	صحيحا خاليا عن ما تشينا	وارحون يوفقنى دوما	ويجعله رفيقا لا يبينا
ويهدينا صراطا مستقيما	ينجي من عواقبها كينا	ويصفر عن ذنوب الخطايا	ويرحم فهو خير الراحمينا

لا يبرهن لنا سببه لمخصوصته وهي الجزئية مثلاً وإذا كان كذلك فلو حل الأصل على القاعدة فلا يحد في ذلك ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها

المقدمة	بيان حد أصول الفقه لغة واصطلاحاً	في حلاصول الفقه
---------	----------------------------------	-----------------

والمستصحب القاعدة والدليل فيلنا إذا أضفنا إلى العلم فالمراد
دليله فمن حل على القاعدة فقد غفل عن هذا الأصل على قواعد
العلم مسأله كأماديه ثم هذا العلم أدلة إجمالية للفقه يحتاج
إليه عند تطبيق الدلائل لتفصيله على أحكامها كقولنا الزكاة
واجبة لقوله تعالى وأتوا الزكاة فإن الأمر للوجوب ليس بسببه
المال فكنسبة الميزان إلى الفلسفة كما وهم فإن الدلائل التفصيلية
بموادها وأصولها من أفراد موضوع مسائل الأصول بخلاف المنطق
الباحث عن المعقولات الثانية والفقه حكمه فرعياً شرعياً
ولا يقال على مقلد تقصيره عن الطاقة والتخصيص بالحسيات
احتراز عن التصوف حديث محدث نعوذ لا حذر عن الكلام

الافتقار إلى الأصل في هذه المسألة لا يبرهن لنا سببه لمخصوصته وهي الجزئية مثلاً وإذا كان كذلك فلو حل الأصل على القاعدة فلا يحد في ذلك ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها

قوله والدليل كما يقال أصل الحكم الدليل في هذه المسألة لا يبرهن لنا سببه لمخصوصته وهي الجزئية مثلاً وإذا كان كذلك فلو حل الأصل على القاعدة فلا يحد في ذلك ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها

يفيد لنا أن الأصل في هذه المسألة لا يبرهن لنا سببه لمخصوصته وهي الجزئية مثلاً وإذا كان كذلك فلو حل الأصل على القاعدة فلا يحد في ذلك ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها ولا يحد في ذلك في الواقع إلى خصوصيات دونها

التعليق المنعوت على سلم الشبوت



في تركب الحكامات الاعتبارية من مقولتين كذا
قال الفاضل الخراساني ١٢ **قوله** يتصل
أي يتكلم لقوله عند قولنا قريباً كما هو المتبادر
من البادء مخرجت السابغة للغة والاحتكام إلى
الموصل بها إلى الفقه ليس بقريب المبادى
الكل فليست بحاجة كما لا يخفى **قوله** فمن
رأى أنها أصل في النظام من علم الجمهور بالبحوث
عنه في هذا العلم قواعد يتصل بها الجهد إلى الفقه
فإنه متصل بعلوم أصول الفقه إلى المسائل الفقهية لا إلى
الارضية تخص بالجمهور تلك القواعد بل بعضها
التي ثبتت فيها أحوال الدلالة والارتباط بالمتوصل
بالقواعد إلى مسائل الفقه مطلقاً فليس صلوا إلى
الفقه وليس من الدلالة الاربعية بل من قول الجمهور
والفقه عبارة عن العلم بالأحكام عن الدلالة الاربعية
كذا قال الفاضل الخراساني ١٣ **قوله** زرارة
لجميعهم أما الأول فلما قيل إن علمه لا يصلح
أن يكون مقدماً لأن حجة عليه من علمه بل
فإن كان مقدماً لم يخرج من دونه وتوقف الشيء
على نفسه فيه أفاد بعض الأعلام أن المسائل
أولاً من تصور شيء فإن التصور يتوكل على شيء
ففيه شيء فلو كان يكون باعتبار علم مقدمته و
موقوف عليه باعتبار العلم التصديقي مقصوداً و
موقوفاً فلا استحسان في الحال لأن العلم التصديقي
بالمسائل مقصود وخلق فهو بها موقوف على مقدمته
ومحتاج إلى وجه الشأني ما به من المنصف بقوله
بناءً على أن التركيب آخر كذا فاضل الخراساني ١٤
قوله واللام بعد الدال في ويلزم منه تعدد الدال
وتعدد الدالات الشيء واحد باطل ضرورة أن
أحد الداليتين كان لتقوم التركيب في عدم الاستغناء
عن الآخر استغناء الشيء عما هو ذاتي للغير موقوف
قوله آخرت إليه في السلم قال في المنتبه
حاصل ما ذكره من أن الفرق بين الإجزاء المحولة
والغير المحولة ظاهر بالاعتبار لا ممتنع لعدم
الاعتبار استلشي واحد بالذات فالألام لعدم
الدال بالاعتبار وليس بمحال انتهى وقال
الفاضل الخراساني أن الإجزاء المحولة والغير
المحولة متحدان بالذات وتماثلان بالاعتبار
فالمسائل المذكورة في العلوم وإن لم تكن أجزاء
محولة حين أخذ بالشرط لاشيائها كلها تطبيقية
حين أخذ بالشرط استلشي قال القول بأن التركيب من
أجزاء محولة لا أحسن ولا أفضل غير صحيح ١٥

[illegible]

(١١) **الذات** وهو لا يتصور مدخل في الذات فانه قبل ان لا يحصل له الوجود فانه عين الخلق ان له ذاتا بل عينا يتناول لفرق الاجال فيحصل بحكي في صدره على الامور تمام **الذات** وهو لا يتصور بالامكان اي الخاص فانه عرضي لا جبرته وليصدق عليه الحد الذي ذكره لان الانسان غير محلي كذا قال في الوجود **الذات** قوله وادور دلاطال لاكتساب التعريفات ان تعريف الشيء المفسر له من اجزاء ثلث من اجزاء اولها هو تعريف النوازل كذا قال في بحر العلوم **الذات** في حصول النوازل فيكون انما بالعلمين اما الاول فهو يربى غير محتاج الى البيان والاعتناء فلا بد ان يحصل له تعريف عن جميع الاجزاء ولو فرضنا تعريف الشيء فانما هو بالعوارض والعوارض خارجة عن الماهية فليفت يحصل بها حقيقة مطلوبة فينبطل في تمام التعريفات باسم انطوار الكتاب بالتعريفات **الذات** قوله لم يكن حاصله فالمراد ان اراد بالعينية مع الماهية العينية بجميع الوجود فيمتنع وان اراد بالعينية بالذات وان كان هناك تنافر لوجه اولها في العلم بالذات والاولى ما يمكن اعتناء الشئ النوازل في ذلك يحصل بها حقيقة فلتا من حصول الحقيقة بل ندعى انه يحصل بها بالاجزاء في علمه الشئ الاخر وهذا القدر كاف في ما نحن فيه **الذات** قوله في تقديره اعلان المقصود في الشئ ليدرك ان كنه العرف فيفتح وقد يقصد بتعريف حقيقة بحيث تمايز عارضا وانما في حصول التعريف بالعوارض ايضا فلا يزم المطالبان لتعريف الشيء الحقيقية مطلقة فانهم **الذات** قوله في الدليل في قوله في بعض

المقالة الأولى بيان إيراد على تعريف الماهية وجواب
فمبادئ الكلامية

باللزام ولفظي بلفظ أظهر مراد في قدا جذر بالاعتم والذاتي ما
الخارج عن الذات وهو الاسم اتمام وان نقص ١٢
فهمه في فهم الذات وقيل ما لا يعقل وينقض بالامكان اذ لا إمكان
بالغير واوضح تعريف الماهية بنفسها واجزائها تحصيل حاصل العوار
خارج فلا يتحصل بها الحقيقة والجواب ان التصورات المتعلقة بالاجزاء
تفصيلا اذ ارتبت قيد فهذا المجموع هو الحد الموصل الى الصلوة الوحدانية
المتعلقة بجميع الاجزاء اجمالا وهو الحد ذو فهناك تحصيل ممر لم يكن
حاصلا قد برت الدليل ما يمكن التوصل بحجته النظرية الى مطلوب خبر
كالعالم وقد يخص بالقطعي ويسمى الظلي مادة والانتاج منه علم التثليث
اذ لا بد من واحدة فوجبت المقدمتان ومن ههنا قال لمنطق هو قولان
يكون عنه قول اخر وهو تناول الاستقراء والمثيل وقد يقال
يستلزم لذاته قول اخر فيختص بالقياس الخمس موقوفة الاولى
ان يعلم حكم لكل فرد شي ثم يعلم ثبوته للاخر كذا وبعضا فيلزم
ثبوت ذلك الحكم للاخر كذا بالضرورة فلا بد من ايجاب الصغرى

معان الرشد والقدرة كما في قوله الرشد والقدرة بالمراد
 كماله بالخلق والاعمال بالمراد الصانع على الصانع
 فالمراد أي الرشد بهذا الصانع وما بالإنشاء وهو
 العالم والعالم الحكيم فكذا ما في قوله الرشد والقدرة
 اصطلاح الطوليين لا يمكن التوصل بالظرفية
 التي لم يطلب خبري كمالها في المشاغل قولنا العالم ما حدث
 فانه يمكن التوصل بالظرفي احواله كالتعريف في كل
 اعتبار غير غير محتمل بل هو موقوف على ما في
 اصطلاحه قوله يصح النظر فانظر في النظر بالظرفية لانه
 لو لم يقصد به فاعا فان في إمكان التوصل بكل نظر فنية
 الى المطلوب بخبري علم بصرف تعريف شي على ضرورة
 انه ليس شي من الاشياء اما يمكن التوصل بكل نظر فنية
 الى المطلوب بل في اذن النظر القاسم على التوصل اصطلاحا
 واما ان طين لا يمكن التوصل بفرد من نظر فنية
 كان حاصلا الا افراد الذين كل واحد يخرج من الرشد
 الا انه لما كان مناط التوصل هو انظر الى كل
 ان يصير ح به مثلا يتوهم ان النظر بالظرفية سواء
 كان صحيحا او فاسدا يمكن التوصل به الى المطلوب
 لان القاسم لا يتوصل به اليه وان كان ذلك في نفسه
 اليه اتفاقا وبه ان الفضا والافتقار الى ان احصا
 مع عدم رعاية قوانين الانتاج يتوصل بكل من
 الاشكال الى النتيجة يمكن منه ان العالم صغير
 لبعض المتغيرات حدث يستتبع منها ان العالم
 حادث اذا تعين كونه بعد اذن الانتاج في كل
 اذا كبرى جزئية بهذه البداية ليست مضميتة بالنتيجة
 الى المطلوب ان افهنت بان المثل عن الخطا
 اتفاقا كذا قال في الفاضل في جوابي ١٢
 تولد من وسطه تفصيلا ان الذي اخترج منه
 المطلوب بدون كون متعلقا في المطلوب
 ضرورة ان الاشياء متباعدة لا يزعم شي ليس
 لو قصدت تفصيل في مقام من عرفها ح كذا كذا
 كسبت شططا وكذا كسب من عرفها ح كذا كذا
 فلا بد من اشتراط العمل بالظرفية ووجهه ان
 الظرفية غير كانت فلا بد من ثباته له ربط بالظرفية
 وهو المراد بالوسط ١٢ قوله يكون من ذلك
 وهو المطلوب اعلم ان القول ان كان مرادنا
 لا كسب شي لا لا تفصيل في خبر من الكليات اهتة
 والاشياء لا لا تفصيل في خبر من الكليات اهتة
 المركب لا لا تفصيل في خبر من الكليات اهتة
 المقصد في الاشياء ما عدا من الكمالات اسما ١٢
 قوله لا لا تفصيل في خبر من الكليات اهتة
 المقصد في الاشياء ما عدا من الكمالات اسما ١٢
 قوله لا لا تفصيل في خبر من الكليات اهتة
 المقصد في الاشياء ما عدا من الكمالات اسما ١٢

قوله باللازم الخارج عن الذات وهو الرسم التام اذ ان نقصنا قال بالذاتيات اذ اللازم يخرج التعريف بالفعل وحده و
بالخارج منه حد بالان البسيط لا يكون كاسمائه كذا قال ايضا قل بخير ابادى ١٢ قوله لفظي لفظا ظاهر اطلاق الانقسام الاوليه للسر
بالسر عند الاصوليين تحقيق دسلي لفظي فاللفظي تجريبي في التحقيق والسرى اذا طرأ عليها الذي هو المراد بالترادف لمطلق المساواة بمعنى انهم
من ادركها فهم من الآخر ولو من غير اعتبارى فهو من مترادف الاصطلاحى وهو عبارة عن دلالة الفظي على معنى واحد من غير اعتبارى
منها ولذا
١٣ التفسير في الاحجاب مختصا بالمساوئ فلا يلزم التيقن اعلا قاجم ١٢ التعليل انعمت بين وفروض المطلوب وجعلت الوسطة بينهما ١٣
البرهان المزل من مقدمات يقينية او تجريبال كركب من مقدمات شبيهة او كركب باللازم كحتم وفظ الوضوح او بدله الخطا بة والمركب من قضايا يقينية
او شغوى المركب من قضايا يقينية لا فائدة البسيط او البسيط المفضل المغالطة المركبة من قضايا يشبهه الشهديات وسمى شيئا او بالاوليات وسمى شيئا
الاخر من القولين اعلم ان يكون بطريق اللزوم ليس اولا ١٢ قوله لا يلزم ان اعلم ان الشهديات ان قيد الاستلزام تاخر خارج الاستقراء
ولا يلزم كما في قضايا المساواة او لازمة متناقضة كجود كافي بالزمن كجود سلة عكس البسيط اصل الحق ان قيد الاستلزام وقيد لذا بقيد واحد
او كركب من قولهم ان العوض هو قربة او عوضا البعدي كما تفكر السراج وغيره فبسط القوم في كتبهم ما لا يقر به بعضهم اقرب من اجبض فبسطا لهم كركب
كجركب على الجابى او الجابى الى ان ثبت لكونه شئ كان لا يشك في ان كل شئ ان كان جزائيا لا يشك ايضا في ان كل شئ قد انصهره لظلاله لا يشك في ان كل شئ قد انصهره
لا يلزم اللزوم فان لم يلزم عن المساوئ لم يلزم عن ذلك شئ كما ان مساوئ العالمين لا يلزم ان يكون مساوئنا وكونه الاحجاب للمساوئ

فلا فالتقارير المعجزة في الزمنية هي التي يمكن
 احترامها مع التقدم وتقدر عدم بقاء المزمع لهم
 كذلك كما قال الفاضل الجواد في ١٢٠٠ كذا
 فيلزم الإنتاج أي فيلزم التخييل لبيان فاته فالتأني
 الاول يخرج فيها وضع المقدم في الزمان دون وضعه
 والاولى مع الاجتماع وبما خلف وكذا وضع التلوي
 في المقدم دون وضعه. لهذا لما اتينا الثانية
 خرج فيها مع المقدم موضع التلوي دون بقاء ال
 ليزان فيلزم خلاف المفروض كذلك يخرج فيها
 مع التلوي موضع المقدم دون بقاء ذلك التأني
 التأني فيلزم الإنتاج الاول فيخرج مع التلوي الآخر
 ويخرج كل موضع الآخر والزم الاجتماع في الصدق
 والكذب مع خلاف المفروض كما قال الجواد في التلوي
 قوله لا يخرج فيلزم عليهم ان لا يخرج اليه بيئات
 التي لا يخرج فيها كما يقال ان كل صفة لا يوجد
 الا بدون الآخر كذا قال سنا الله في قوله لا يأ
 يعلم ان الحاصل بعده لا انه لا كان يحمل كرك
 مثال للثمين كونه حقيقيا كالحمل فالحاصل الخارج
 الحاصل بعد التلوي في غير مطابق للواقع لا يبراهن
 الواقع قائم في كل جزء فلا يتغير العلم من حمل قائل
 في الحقيقة انما قيل ان هذا مفروض بالحكم من فاهما
 مفروضة عندهم فيكون مع وقوع الخط فيكون في
 شرح المرفق (يعني) اذكر اجابتي عن مسوآت
 ايضا فان حمل الخط كونه ان يكون جزء مطابق للواقع
 فالحاصل الخط قائم في كل حكم حتى لكثرة وقوع الخط
 في نفس فلا ينفك الحمل اليقين مع انهم قالوا فاته
 لما هو موجودا فينا) اقول ان كان يقال
 اني اجاب عن انقضاء النقل عن شرح المرفق
 انتم عليم ان مجرد النظر في مع قطع النظر عن
 العواض (مستلزم لخطا فاهما) فاهما فان
 جزم العقل في محسوسات مجرد الاحساس في محسوسات
 بل يدعي ذلك من امور اخرى يجب الجرم (دانا)
 حمل نصف حمل الخط فاهما وان كان لا يعلم
 بما هي من حصلت كما ذكر في جواب نقاديين في
 محسوسات فقط انتهى انت لعل ان كان المحسوسية
 شرطا ليجبها تفيد العلم كذا في النظر الصحيح شرطا
 محسوسا فلا ينفك الفرق بينهما في افادة العلم كذا
 قال الفاضل الجواد في ١٢٠٠ قوله لا يخرج في
 استاذ المنداي كما ان حمل الحمل في المعنى قائم
 مثله في نظر الفرق فان قلت يجوز ان يثبت العلم
 بالبادي حقيقة وحسب لا يكتفي بها ايجابا لم
 فوهم حقيقة علوم حرة لا تكون كاتبة فلا كاسب
 جواد سرحد وقد يكون كاتبة كما تقول كل كاتبة
 قضيت اني موضوعا خفي محسوس الذات اد
 في اول الامر وما كذا في الجرم رايكون العلم بها
 اسبب شهرة في ثلثة الاول منها ما يدعي قوله

وأورد منع استلزام الرفع الرفع كحوا استحال انتفاء اللازم فاذا وقع جاز
 على قول الرفع انعكس ١٢ على الرفع الثاني ١٢ على الرفع المقدم ١٢
 عدم بقاء اللزوم فلا يلزم انتفاء الملزوم اقول اللزوم حقيقة امتناع
 على هذا التقدير ١٢ على الجواب ١٢ على كل ١٢ سواء كان بين وجود الملزوم ووجود اللازم
 الانفكاك في جميع الاوقات والتقدير فوق الانفكاك وهو
 لان اللزوم يتحقق ١٢
 وقت عدم بقاء اللزوم داخل في الجميع فهذا المنع يرجع الى منع
 اللزوم وقد فرض هفت فتدبر والحامسة ان يعلم المناقاة بينهما
 الاقاصد فانقط او كن بافقط اوفيهما فيلزم النتائج بحسبها فتفكر
 مسألة الشبهة نفوا افادة النظر العلم مطلقا قائلين بان
 لا علم الا بالحس لان الجزم قد يكون جهلا وهو مثل العلم
 فيماذا يعلم ان الحاصل بعده علم وحياب بانه يتميز
 بالعوارض فان البداهة تحكم عند النظر الصحيح انه علم اجهل قول فيه
 انه بماذا يعلم انه نظر صحيح فان الاحتمال قائم من المبادىء والمقابلة مشك
 مثل والحس لا يفيلا لاعلم اجزيلا وهو لا يكون كاسياكل احق منع
 التماثل كما هو من ذهبنا فتدبر مسألة قال الاشعري ان الافادة
 من ان العلم يختلف للجهل بالحقيقة ١٢

فان المقدم يجوز ان يكون محالاً في الواقع مع وصفت المفروضة فاذا وقع الارتفاع للزوم فلا انتساج منه الى وضع التالي فتدبر كذا قال

الحاصل في كرم ١٢ لله قوله وهو لا يكون كما سابقا قال في المنتهى جواب سوال هوانه يجوز ان يكون مقاطع العلم او احية ومقاطع الجمل ملو باعتقائهم فاجاب بما
 في علوم عقلية انتهى قال الفاضل في شرح ابي بنه ان محسوسات فضايلها كالحقل فيها بواسطة احدى الحواس وبى تارة فان خبرية كما نقول في
 نفس طالع كان النهار موجودا فيجوز ان يكون مبادى العقل من قبيل لا غير كحيث لا يقيد هذا النظر العلم الا ان يقال العلم الحسى غير ملو لا يحسن متعا
 لعموم حيث لا يكون الحقيقة كما سبق فاعلم انتهى ١٢ لله قوله فقدر لعله اشارة الى ان مقصود صاحب المنتهى من التماثل التقابلي حيث انتم
 من اجل انتم في ان في اول الامر انتم كما كانت كذا فادخل لا عاظم ١٢ لله قوله سألته الى في كيفية افادة النظر الصحيح العلم بالقطوب
 قال الاشعري رحمه الله والاشعري انتم والمقرلة انتم والاشعري انتم فابينه بقوله والحكماء انتم هذا المختص من شرح الفاضل في شرح ابي بنه

فی رحمة اللہ علیہ ۱۲
التعلیقات المفقوت علی مسلم الثبوت

14

المقالة الثانية	بيان ان العقل قد يستقل في ادراك بعض الاحكام	في الاحكام
-----------------	---	------------

الحياة ليست صفة حقيقية بل اعتبارات والحق عندنا الإطلاق

فالمستوحج يجوز ان يكون من غير هذه الازمنة والمصنفه حقيقه حتى يراد علمنا ۱۲

كل ما يلقى بجانبه يعالج حتى على الصبي العاقل روى عن الحنفية

عَدُّ مَضْمُونَةِ التَّامُّلِ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَعْوَةِ الرُّسُلِ فِي تَنْبِيهِ الْقُلُوبِ وَ

في القسم والادراك ١٢

وقد في مقابلته بالاساءة في الحق عليه العهد كسي من يقول

بأن يحوزان يكون لمصلحة عامة لا يضران لأن رعاية المصلحة

لَا الدَّعْوَى، عِدَّةُ التَّوَقُّفِ عَلَى الشَّعْرِ، وَنَعْرِ الْإِزْمِ بِأَقْ

انه مني على اذ حسب اليه العشرة بين تساوي الذات وتمايزها بالصفات فلو قبح فعل الذات لقمح القبح لتساوي الافعال في المكافات

[illegible]

والانقصان كجواب لصدق در تشنايع الكذب في حق تعالى واما بالنسبة المتنازع فرها منع انتهى ١٢

بالتوقيف واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
البعثة لا ترفع العقل بالحق بل العقل لا يكون بعثة الرسل بل هو بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
الشرع لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
الظواهر لا تكون بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
ذات العقل لا يكون بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
ووجهه وخفاها لا يكون بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
المفهوم من الكبرية ليس بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
واما في الاخرة فهو سبحانه عز وجل لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان

المقالة الثانية	بيان ان الوجوب بالشرع فقط ليس من تكليف الغافل في الاحكام
شأننا ولا يجوز منا ذلك اقول اجواز نظرا الى لفعل لاينا في عدم الجواز	
نظر الى حكمه وكيف يجوز وحسنه قد كان لهم العذر بنقصان	
العقل وخفاء المسلك ولهذا قال الله تعالى لئلا يكون للناس على الله	
حجة بعد الرسل وايضا الملازمة ممنوعة فانه فرع الحكم ونحن نقول	
به وانما ينهض على المعذلة فخصوا عذرا بل لا بد لانه السياق	
واولوا بالعقل فانه رسول باطن الى غير ذلك من التاويلات قالوا	
اولا لو كان الحكم شرعيا لزمها فحاجم الرسل عندهم بالنظر في المعجزات	
فيقول لا انظر ما لم يوجب ما لم انظر قالوا ولا يلزم علينا لان وجوب	
النظر عندنا من القضايا القطرية القياس فيه ما فيه واجواب	
انا لانسل ان الوجوب يتوقف على النظر فانه بالشرع نظر او لم ينظر	
ليس ذلك من تكليف الغافل فانه يفهم الخطاب اقول لو قال لا امتثل	
ما لم اعلم وجوب الامثال اذ ان يستعز ما لم يعلم وجوبه	
ولا اعلم الوجوب ما لم امتثل لكان بمحل من المساع فيلزم	

التي ترفع العقل بالحق بل العقل لا يكون بعثة الرسل بل هو بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
الظواهر لا تكون بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
ذات العقل لا يكون بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
ووجهه وخفاها لا يكون بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
المفهوم من الكبرية ليس بعثة الرسل بل هي بعثة الرسل واصل بها لا يصح الا بعد الايمان بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
واما في الاخرة فهو سبحانه عز وجل لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان

اي اسكتهم ووجهه لا يجوز ان لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
ان كان العقل لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
وجوهه لا يجوز ان لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
ان وجوب النظر يتوقف على العلم بملكت بعثة الرسل من جهة انهم لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
لا يشبه الا بالنظر في العقل فانه لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان
حينئذ كونه نظري يقتضي ان لا يتناولون قدرة انفسهم لئلا يظنوا انهم لا يملكون انفسهم في ابدانهم ان

بالأباحة أو ممنوع كما هو رأي غيرهم ١٢ **مسألة** قوله ممنوع عند حاصل الكلام في هذا المقام ان الأحكام الأصلية ليست ثابتة بالشرع فلم يكن الحكم بدون الشرع وفيه ضعف ظاهر كما اشار إليه بقوله وليد في غير موضع في الحاشية بان الخلاف قبل الشرع فلهذا لا يثبت إلا بآحاد أو تحريم أو تفصيل ولا شرع فلهذا ثبت الحكم بدون الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع الأباحة الأصلية نسخا لعدم خطاب الشرع بها فان قلت انما عني بالأباحة قبل الشرع عدم الماخذة بالفعل والترك لعدم تعلقي الحكم من الأحكام بالاعتقال لا بالشرع **مسألة** قوله وفيه ما فيه في الحقيقة إشارة إلى ان الذي يظهر من تتبع كلامهم هو خلافات قبل ورود الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع الأباحة الأصلية وانحرمت الأصلية نسخا لعدم خطاب الشرع انتهى وإجاب عن بعض ما يثار على الانسان زمان لم يثبت فيه أصله تعالى بولايه دين لان شرعية آدم عليه السلام كان باقية إلى نوح عليه السلام وشرعية نوح إلى إبراهيم عليه السلام وكانت شرعية عامة لكل فثبتت في الحقيقة فقام شرع غيره مقام ما شرع موسى عليه السلام في حق بني اسرائيل لغيره كما كان الورد وشرعية نوح إلى يوم القيامة كما يدل عليه قوله تعالى آمن الله بالانبياء الذين أتواكم بالبينات حتى أتاهم بغرورهم فثبتت في زمان من الزمنة وجوالات ان أصلا ولا يثبت في الحكم بالأباحة مطلقا ولا بتحريم مطلقا كيف وفي كل زمان شرعية فيها تحريم لبعض الأشياء أو إباحة أو تحريم وغير ذلك فاذن ليس الخلاف إلا في زمان الفترة الذي اندرس فيه الشرع بغيره من قبله من قبله والاصل ان الذين جاءوا بعد اندرس الشرع وجعلوا الأحكام فإلهامهم بما يكون عندنا في الأصل مع الانعزال كما أساء له المصالح أعني لا يوافق الفعل ولا بالترك كما في المباح ووجب إليه أكثر الحنفية والشافعية وسموه أباحة أصلية وقد يجاب بان القول بالأباحة الأصلية أو المحرمات الأصلية على سبيل التعليل يعني انه لو فرضنا ثبوت الحكم قبل الشرع كما هو سبيل المحرمات فلا يكون له الأصل إلا بآحاد أو تحريم أو تفصيل وذلك الظاهر من كلامهم ان المذكورات اقوال حقيقية لا شرعية كذا قال الفاضل الخيري آدابي ١٢ **مسألة** قوله كما في الفاكهة فان قلت اكلمها في معظم المعمورة والبقاع التي غدا اربابها التمار والفاكهة ليس من قبيل الأفعال الاختيارية فلا يصح تحميل مطلقا قيل يمكن ان يراد بالكلية التفكهة والتمتع بها دون الاعتناء بغيره حق الرأى البقاع التي غدا رابها التمار والفاكهة لا يدركها من الاختيارية بل من الاضطرارية ١٢ **مسألة** قوله جنة محمسة حشا شديدة اليرث تركه تجا وذا وذا نصف بحيث يشاب على الفعل ولا يثبت بالترك أو بالترك نصف بحيث يابن العقاب بالفعل والترك ١٢ **مسألة** قوله في الحقيقة تجا شديدة بحيث يثبت على الفعل وضعيفا لا يوجب التحريم بل ترك الاولوية ١٢ **مسألة** قوله في الاقسام الخمسة انما هي الواجب والحرام والمكروه والمندوب والمباح والعقل في الادراك في الفعل جنة محمسة قوية يورث تركه تجا وذا وذا واجب وان ادرك جنة محمسة بغيره شديدة بحيث يثبت على الفعل وشاب بالكف عنه حكم بكونه حراما وان حكم بغيره تجا ضعيفا بحيث لا يثبت على الفعل ولكن يكون تركه أولى من فعله فهو المكروه وان ادرك جنة محمسة ضعيفا بحيث يشاب بفعله لا يثبت بتركه حكم بكونه مندوبا وان ادرك سادى الفعل والترك في عدم استند فائدة العقاب والوقاب حكم بالأباحة وهذا

المقالة الثانية ببيان اختلاف في اصيل الافعال لا بآحاد او الخطر في الاحكام

أكثر الحنفية والشافعية أو الخطر كما ذهب إليه غيرهم وقال **مسألة** الأصل في الأفعال لا في الأموال الخطر في النفس فقبل ذلك **مسألة** بعد الشرع بالأدلة السمعية أي دللت على ان ما لم يقم فيه دليل التحريم ماذور فيه أو ممنوع عنه وفيه ما فيه وأما المعتزلة فقسموها **مسألة** في الاختيارية وهي التي يمكن بقاء والتعيش بدونها كما كل لفاكهة مثله المايد وفيه جنة محمسة أو مقبحة فينقسم إلى لا قساة الخمسة المشهورة **مسألة** والمال ليس كذلك ولهم فيه قبل الشرع ثلاثة أقوال لا بآحاد تحصيلها **مسألة** حكمه الخلق دفعا للعبث وربما يمنع الاستلزام والخطر لعل يلزم التصرف في ملك الغير بغير اذنه وقد مر ولا يرد عليها انه كيف يقال بالأباحة والخطر العقليين وقد فرضنا لا حكم له فيه لان الفرض لا علم بعله الحكم تفصيلا ولا ينافي ذلك العلم اجمالا **مسألة** أقول يرد عليها انه يلزم جواز ان تصاف فعل بحكمين متضادين في نفس الامر ولا ينفع اجمال والتفصيل لان اختلاف العلة لا يرفع التناقض فتأمل والتأ التوقف لان ثمة حكما معينا من **مسألة** قوله أكثر الحنفية منهم العراقيون قالوا ان المباح شرعي من قبل الله تعالى حتى قبل ان يخلق الانسان **مسألة** قوله وفيه ما فيه في الحقيقة إشارة إلى ان الذي يظهر من تتبع كلامهم هو خلافات قبل ورود الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع الأباحة الأصلية وانحرمت الأصلية نسخا لعدم خطاب الشرع انتهى وإجاب عن بعض ما يثار على الانسان زمان لم يثبت فيه أصله تعالى بولايه دين لان شرعية آدم عليه السلام كان باقية إلى نوح عليه السلام وشرعية نوح إلى إبراهيم عليه السلام وكانت شرعية عامة لكل فثبتت في الحقيقة فقام شرع غيره مقام ما شرع موسى عليه السلام في حق بني اسرائيل لغيره كما كان الورد وشرعية نوح إلى يوم القيامة كما يدل عليه قوله تعالى آمن الله بالانبياء الذين أتواكم بالبينات حتى أتاهم بغرورهم فثبتت في زمان من الزمنة وجوالات ان أصلا ولا يثبت في الحكم بالأباحة مطلقا ولا بتحريم مطلقا كيف وفي كل زمان شرعية فيها تحريم لبعض الأشياء أو إباحة أو تحريم وغير ذلك فاذن ليس الخلاف إلا في زمان الفترة الذي اندرس فيه الشرع بغيره من قبله من قبله والاصل ان الذين جاءوا بعد اندرس الشرع وجعلوا الأحكام فإلهامهم بما يكون عندنا في الأصل مع الانعزال كما أساء له المصالح أعني لا يوافق الفعل ولا بالترك كما في المباح ووجب إليه أكثر الحنفية والشافعية وسموه أباحة أصلية وقد يجاب بان القول بالأباحة الأصلية أو المحرمات الأصلية على سبيل التعليل يعني انه لو فرضنا ثبوت الحكم قبل الشرع كما هو سبيل المحرمات فلا يكون له الأصل إلا بآحاد أو تحريم أو تفصيل وذلك الظاهر من كلامهم ان المذكورات اقوال حقيقية لا شرعية كذا قال الفاضل الخيري آدابي ١٢ **مسألة** قوله كما في الفاكهة فان قلت اكلمها في معظم المعمورة والبقاع التي غدا اربابها التمار والفاكهة ليس من قبيل الأفعال الاختيارية فلا يصح تحميل مطلقا قيل يمكن ان يراد بالكلية التفكهة والتمتع بها دون الاعتناء بغيره حق الرأى البقاع التي غدا رابها التمار والفاكهة لا يدركها من الاختيارية بل من الاضطرارية ١٢ **مسألة** قوله جنة محمسة حشا شديدة اليرث تركه تجا وذا وذا نصف بحيث يشاب على الفعل ولا يثبت بالترك أو بالترك نصف بحيث يابن العقاب بالفعل والترك ١٢ **مسألة** قوله في الحقيقة تجا شديدة بحيث يثبت على الفعل وضعيفا لا يوجب التحريم بل ترك الاولوية ١٢ **مسألة** قوله في الاقسام الخمسة انما هي الواجب والحرام والمكروه والمندوب والمباح والعقل في الادراك في الفعل جنة محمسة قوية يورث تركه تجا وذا وذا واجب وان ادرك جنة محمسة بغيره شديدة بحيث يثبت على الفعل وشاب بالكف عنه حكم بكونه حراما وان حكم بغيره تجا ضعيفا بحيث لا يثبت على الفعل ولكن يكون تركه أولى من فعله فهو المكروه وان ادرك جنة محمسة ضعيفا بحيث يشاب بفعله لا يثبت بتركه حكم بكونه مندوبا وان ادرك سادى الفعل والترك في عدم استند فائدة العقاب والوقاب حكم بالأباحة وهذا

توضيح حسن الشرح ١٢ **مسألة** قوله دفعا للعبث يعني ان الاباحة عامة لجميع الافعال الاختيارية وهي جنة محمسة خلق الاشياء وانتفاع العباد بها ودفعا للعبث لانها لا يمكن مباحة لغات فائمة خلقها التي هي انتفاع العباد بها فيصير خلقها عبثا ونحو ١٢ **مسألة** قوله وفيه ما فيه في الحقيقة إشارة إلى ان الذي يظهر من تتبع كلامهم هو خلافات قبل ورود الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع الأباحة الأصلية وانحرمت الأصلية نسخا لعدم خطاب الشرع انتهى وإجاب عن بعض ما يثار على الانسان زمان لم يثبت فيه أصله تعالى بولايه دين لان شرعية آدم عليه السلام كان باقية إلى نوح عليه السلام وشرعية نوح إلى إبراهيم عليه السلام وكانت شرعية عامة لكل فثبتت في الحقيقة فقام شرع غيره مقام ما شرع موسى عليه السلام في حق بني اسرائيل لغيره كما كان الورد وشرعية نوح إلى يوم القيامة كما يدل عليه قوله تعالى آمن الله بالانبياء الذين أتواكم بالبينات حتى أتاهم بغرورهم فثبتت في زمان من الزمنة وجوالات ان أصلا ولا يثبت في الحكم بالأباحة مطلقا ولا بتحريم مطلقا كيف وفي كل زمان شرعية فيها تحريم لبعض الأشياء أو إباحة أو تحريم وغير ذلك فاذن ليس الخلاف إلا في زمان الفترة الذي اندرس فيه الشرع بغيره من قبله من قبله والاصل ان الذين جاءوا بعد اندرس الشرع وجعلوا الأحكام فإلهامهم بما يكون عندنا في الأصل مع الانعزال كما أساء له المصالح أعني لا يوافق الفعل ولا بالترك كما في المباح ووجب إليه أكثر الحنفية والشافعية وسموه أباحة أصلية وقد يجاب بان القول بالأباحة الأصلية أو المحرمات الأصلية على سبيل التعليل يعني انه لو فرضنا ثبوت الحكم قبل الشرع كما هو سبيل المحرمات فلا يكون له الأصل إلا بآحاد أو تحريم أو تفصيل وذلك الظاهر من كلامهم ان المذكورات اقوال حقيقية لا شرعية كذا قال الفاضل الخيري آدابي ١٢ **مسألة** قوله كما في الفاكهة فان قلت اكلمها في معظم المعمورة والبقاع التي غدا اربابها التمار والفاكهة ليس من قبيل الأفعال الاختيارية فلا يصح تحميل مطلقا قيل يمكن ان يراد بالكلية التفكهة والتمتع بها دون الاعتناء بغيره حق الرأى البقاع التي غدا رابها التمار والفاكهة لا يدركها من الاختيارية بل من الاضطرارية ١٢ **مسألة** قوله جنة محمسة حشا شديدة اليرث تركه تجا وذا وذا نصف بحيث يشاب على الفعل ولا يثبت بالترك أو بالترك نصف بحيث يابن العقاب بالفعل والترك ١٢ **مسألة** قوله في الحقيقة تجا شديدة بحيث يثبت على الفعل وضعيفا لا يوجب التحريم بل ترك الاولوية ١٢ **مسألة** قوله في الاقسام الخمسة انما هي الواجب والحرام والمكروه والمندوب والمباح والعقل في الادراك في الفعل جنة محمسة قوية يورث تركه تجا وذا وذا واجب وان ادرك جنة محمسة بغيره شديدة بحيث يثبت على الفعل وشاب بالكف عنه حكم بكونه حراما وان حكم بغيره تجا ضعيفا بحيث لا يثبت على الفعل ولكن يكون تركه أولى من فعله فهو المكروه وان ادرك جنة محمسة ضعيفا بحيث يشاب بفعله لا يثبت بتركه حكم بكونه مندوبا وان ادرك سادى الفعل والترك في عدم استند فائدة العقاب والوقاب حكم بالأباحة وهذا

او مصادرة عن اختيارنا فنعلم ان الاصل في المصادرة
عن المحزون والخصم لا يصف بها مصادرة الميراث
ما يقال ان التفرقة بين الايمان والصلوة تنقسم فان
الايمان ايضا يقطن المحزون والخصم فانهم **اسطر**
قول كما صلوة لم تنعت قال في المسئلة **ب** يقطن
بالحيض والنفاس على ما فان اصله في غيبك
الحائضين فبما لذاتها ليست حصة مصادرة لغيرها
والناظر يادع عن علي في التحريم رتبة قبله **و** في التحريم
ان كان حسن الافعال لثباتها لا تختلف فتمسك
لغيره من خارج واجب عند قبله الميراث **و** في الميراث
عدم اعتبارها في الاحكام والمعارض قد رتب اعتبارها
على الذي في الحكم كالفرقة في اباقة انتمية فتدبر
اعني **اسطر** قوله المحزون بالاداء اقول القسم الثاني في
حسن نفيه ايضا على ما في الاول منها لمحي بالقسم
الاول اى الحسن في نفسه ويحسن الذي يحزن
حسنة بواسطة الغير والكون بعد اختيارنا في ذلك
لا يكره شرعت نظرا الى حاجته انفسه كما يصوم
في انفسه راجع الى انفسه **و** المحاجة وانفس
ليست ليس كل واحد منها بالاعتبار ولذا في الحسن
الشرع **اسطر** قوله شرعت نظرا الى حاجته انفسه
انقصت ان يكون فيها عن الاغنياء عن غسل
ما مثل انهم حسادى الزكاة وانفس كما كانت ثالثة
تختلف ان يكون غير انفسه شيئا اياها الثالث حسنا
بما يصوم وبعيت فتمسك ان يكون نظرا الى الوجه
الخاص حسنا ووجهه الواسط لظلاله ان
الاعتبار بعد صارت غير معتبرة فكانها مصادرة
عالمة لنفسها من غير واسطة **و** زكاة كون
بذرة العبادات **اسطر** ثلث فتمسك بالاول **اسطر**
فيها كالجواب اقول القسم الثاني لا يكون بمقتضى الاول
وايكون الغير في واسطة في المعارض او صحت
واسطة في البقوت المذكورة **اسطر** ثالثا الاول
لجوابه واحد فانها ليس الجمل حسن التحقيق فيهما
لغات التفسير **و** بعضه هو في حد ذاته فمع داما
سبها لا غلا كلمة الله ورجع الجاني فان حسن حقيقة
عن في واسطة وذي الواسطة بالاتباع ومثال
الثاني صلوة المحزون فانها بواسطة اسلاميت
اسلام حسن **اسطر** في حسن الشرع **اسطر**
في واسطة الكفر قال في الغيبة اشارة الى ابن
واسطة في الفعل لا المحزون كوجهه فانه
يصل لان الواسطة يكون حسن الفعل لا حالها
اسطر قوله ركبة انما مخرجها من القبح لا يبين
على محزون الاول لا لليل قبل السقوط كما يحسن

المقالة الثانية | بيان الحكم المراد به خطاب الله تعالى | في الاحكام

الخمس ولا ادرى ايها واقع اقول هذا يقتضى الوقف
 في الخصوصية ولا ينافى ذلك العلم الاجمالي فتدبر تنبيه
 الخفية قسبوا الفعل الى ما هو حسن لنفسه لا يقبل السقوط
 كالايمان او يقبل كالصلوة منعت في الاوقات المكروهة
 والى ما لغية ملحق بالاول وهو فيما لا اختيار للعبد فيه
 كالزكاة والصوم والحج شرعت نظر الى الحاجة والنفس والبیت
 او غير ملحق كالجهاد والحد وصلوة الجنابة فانها بواسطة الكفر
 والعصية واسلام الميت وهكذا اقسام القبح الامر المطلق
 مجرد عن القرينة هل للحسن لنفسه لا يقبل لسقوط كما اختار
 شمس الانبياء او لغية كما في ليديع لتتو احسن في المأمورة اقتضاء
 فيثبت الادنى الباب الثاني في الحكم وهو عند ناخطاب الله
 تعالى المتعلق بفعل المكلف اقتضاء او تحييد افصح والله خلقكم وما
 تعملون ليس منه وههنا ابحاث الاول انه كما ينعكس فانه يخرج
 منه الاحكام الوضعية فمنهم من زاد او وضعاً ومنهم من

وثانيهما ان السقوط كالمسيرة والفتح بغيره وبالعفو مكن بالاول بان تكون الوسطة ممددة في وسطه ليعبر به عن التعلق حق الغير بان هذه الوسطة ممددة فصلا للخصم حرما وبفتحها بالذات وبالغير مخزى بالاول كالبيع وقت الشراء فانه مفضل الى فوات صلوة الجمعة ١٢ قوله كما انتار في كل الامتدة ووجه تفسيره ان الامر المجرى للطلب يقتضي من الشارع تحريك القضي على انواع احسن وهو ما يكون لازما لا يقبل السقوط ١٣ قوله ثبتت الا ان في معنى ان احسن في المأمور به انما هو يكون الامر حكما لا مبرا لا يكون حتما وبهذا معنى الافتقار والافتقار انما لا يقدر بقدر ما يقتضي ادنى درجات احسن وهو احسن بغيره ١٤ قوله خطاب الله تعالى قال في التوبة الخطاب لله توجيها فكل كلام نحو لا تغير لاجسام ثم نقول السلي الاكلام الموجبة كذا ذكر السيد قدس سره قيل (في جوابي) الفاضل مرزا جان رحيم قول شارح المحقق حديث قال حكى كما قلت نفس خطاب الله فلا يجب نفس قوله قبل كلام التفسير خطاب التوجيه لا بالكلام الموجب فلا حاجة الى انقل قول المراجعين قوله الفعل المقول الذي هو اصل لا المعنى المصدري وقام المراجعين الخطاب بوجاهة الكلام (التوجيه) ويرى عليه قوله الذي في قول شارح المحقق فيما بعد ان في تسمية الكلام في الاصل خطا بخلاف وجهي في تفسير الخطاب بان قلنا انه الكلام الذي علم انه لهم كان خطا باوان قلنا انه الكلام الذي انهم لم يحسن خطا بانه راجع في الخلق المنعوت على اسم النبوت



३५

الخلاف

القصر

ع

وأعلم

و

جاء

زینہائی حال

لحم

۱۰۴

فصل اول در بیان اقسام
و فی کراہتہ

فعل مثله صفه

خاص فان لم يقبل ليس مستثنا ولو كان له قبل ثبت الغرض لا يجب برون الاستعانة بالشرع فقد وجدنا اصل خاص وهو النقل وفيه يعرف ان الشيخ ابا منصور المازني قد وافق
المعتمد في ذلك كما مر من خزانة بعض الاكابر من علم اصحابنا فانهم لم يتركوا في الشرع ولا يلزم منه اصالة اصل خاص فان هذه الاصول كانت من انما كان من الشارح جبر الكون
الحسن عقليا وقد اتوا بمقتضى بعض الاحكام بالحقول ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠٣٢} ^{١٠٣٣} ^{١٠٣٤} ^{١٠٣٥} ^{١٠٣}



قوله وما يتحدون ان وجوده الخ قال في الحقيقة من غير
 ذلك ان كان من غير الفصل بل تباينان في الخارج
 اذ في بعض من شرح المواقف ان الحق عدم التمايز
 بينهما في الخارج ولا يصح كذا في بعض الفصول
 ان في صورة كان التركيب لزم في بخلاف التركيب
 الخارجي ان يكون كمثل خذ من المادة وافصل
 عن الصورة فان كان يحسن وجودا متمازا عن وجود
 فصل نظرا الى اتحاد جنس مع المادة في فصل مع
 الصورة اقول بان عجب من مع وجوده في العلوم
 الحقيقية فانه لو كان الجنس اتحادا مع المادة من كل
 وجه لما احتج بالافاضة لولا كان الجنس محمولا
 للمادة وكيف يكون اتحاد الجنس مع المادة في كل
 من الفاسق الى الحق على الماهية من العقالات
 وغاية ما يدور من كون التركيب خارجي عن المادة و
 الصورة حدان من اجزاء غير محمولة من اجزاء محمولة
 على جنس في الفصل لما هو من منها وما استحالة في
 ذلك لانه لا يلزم قولنا في الحقيقة بل الاعتبار
 وانما يتحقق ذلك الطيب من المراتب **الاول**
 قوله انما قالوا بهذا الاتحاد بالمرن فلا يجيب انتقا
 العقيدة استقرار المثلثات ما اذا كان احدهما
 جنسا والاخر فصل فان الاتحاد بينهما بالذات فيلزم
 من ارتفاع كل منهما ارتفاع الاخر وبالحكمة فيمكن
 فيلا يلزم من ارتفاع ذين متحدة متى اتقى فرضنا
 اتحاد باع المطلق الذي يتوحد تلك المقولات
 ارتفاع المطلق الذي هو من تلك المقولات انتقا
 المطلق المذكور يلزم ايضا المطلق بطلان متفقه و
 يحتاج الى القضاء والحق جديد **الثاني** قوله
 ويجوز ان يدعى من هذا ان يتكلم في شهر رمضان
 لا يتكلم فيه فانه يجب عليه ان يكون الصوم مقصود
 حتى لا يتكلم في رمضان آخر لا يصح مع ان السبب
 الاول الذي هو ان يدعى في الصوم المقصود والاعم
 يصح مع الصوم ليجب على عدم ضمان بل لا يلبس
 موجب للصوم الا مع موجب انتقا ويجوز في الصوم
 المقصود وان كان السبب **الثاني** قوله انما
 في حكم الاصل ودينية لا يغير دليل شات على الصوم
 المقصود في الاعتقاد فانما استدل على اشتراط الصوم
 بقوله اصل الشريعة لا حكم الاعتقاد ان الصوم كما
 رواه البيهقي في جلاء يدل على الصوم المقصود بل لا يلبس
 ولا يفتقد في الذي هو دليل على اشتراط الاعمال كما قد
 في حسن الشرح **الثالث** قوله الواجب المطلق وجب
 قولنا قال في الحقيقة اخر عن سبب ما ذكرنا عقيدة

[illegible]

[illegible]

المقالة الثانية	بيان بقاء الجواز بعد الوجوب	في الأحكام
-----------------	-----------------------------	------------

ولا يحل بسائر المذاهب جوه ضعيفة مذكورة في المبسوطات مع ما عليها
 فأرجع إليها مسألة إذا نزع الوجوب بغير الجواز خلافا للغزالي لا
 الوجوب يتضمن الجواز والناسخ لا ينافيه فيبقى على ما كان قبل الجنس
 يقوم بالفصل فيرتفع بارتفاعه قلنا يتقوم بفصل آخر وهو عدم
 الحرج على الترك كما جسم الناصي يرتفع بموه فيجاء أقدم برأى علم أن
 الجواز كما يطلق على ما يحل يطبق على ما لا يمنع شرعا وعلى ما لا يمنع عقلا
 وعلى ما استوى الأمران فيه شرعا وعقلا وعلى المشكوك فيه كذلك
 هذا مسألة يجوز في الواحد بالجنس اجتماع الوجوب والحق كالسجود
 لله تعالى وللشمس ومنع بعض المعتزلة مكابرة وصرفهم القصد العظيم
 لا يجدي نفعا إنما الكلام في الواحد بالأنوع فاما أن يتحد فناجحة حقيقة
 أو حكما كما إذا اتساويا فذلك مستحيل بل تكليف محال ويتعد كالصلاة
 في الدار المغصوبة فعند الجمهور هو تعذر وقال القاضى لا يصح ويسقط الطلب
 استبعد الإمام الرازي عن أحد أكثر المتكلمين إيجابى لا يصح ولا يسقط

[illegible]

سلاح قولنا نسخ الوجوب نسخاً مطلقاً أي من غير تقييد بالجوهر أو بالزمان أو بالمكان أو بالاعتبار أو بالنسخة
مختلفة عن السابقة الشافية بقى الجواز المقتضى وهو إلى أن ذلك المشرع قد نسخ الجواز من غير أن ينسخ الوجوب
بل بقى أثره والناسخ الدال على الجواز صوم يوم عاشوراء الدال على أن كل شيء يجوز إلى حيث يثبت المقتضى من الاعتقاد على الجواز في
الاول بالنسخ والتاريخ وعلى عدم الجواز في الثاني بالاعتقاد بطلان مقتضىه قال ابن الجوزي في كتابه حسن الشرح ١٢٠٠ قد غلانا

(٢٥) اے الاسد المقتدر والاسد الراعی فہم توسعوا عن حقیقتہ الامر کما توسعوا عن حقیقتہ الاسد فورا لتقسیم مجازا ۱۲ **قوله** خلافا للاستاذ ابی سہب جملہ قتلہ و
لما کان کلاهما بظاہر فاسد لا یلیق بشاران ہذا فخریران متغیر ہر اولو کلام را دشارا علیہ المصنف ہر مقال لہ را دادا ۱۲ **قوله** خلافا للاستاذ ابی سہب فائدہ قابل
اسیہ ان المذہب یحلیف کما فیہ من رجاء الوصول الی التواب فی غلبہ الغیۃ لیردہ و یغیب فاتہا لان المذہب الیمینا الخفی عنہا شقہ من نہ تری لہ علیا غلو ہا بل بحجۃ الاستاذ بحجۃ
علی التعلیف للضعف والتواب داخر من بان المشتقہ انما ہی بالانزام والکراویا لکفیضہ الامام والاریب فی ان الانزام فی المذہب و فیہ ان النزاع علی ذہابہ رجح الی النزاع علی الحق فان
انتصار المشتقہ یعنی الامام لایکثر الاستاذ و یحقق المشتقہ یعنی الغیۃ اے التواب لایکثر العجب و ہذا ضروری لکفیضہا لیس ماسکہ و یلم الا ان الحقہ انما جملہ مسائلہ لا لازامہ الاستاذ ہذا فہم ۱۲
قوله ولو لم یفسد خطابہ لشرع یحلیف لہ لیسید فاقہم قال فی المنیۃ لایہ حاضر یعنی ان جملہ نفس الخطاب یحلیف لہ لیسید فاقہم لایہ عن ان یتدارہ المتقول لو بالکس عقلا و
فلا ادق ولا یحییہ ان فیہ کلفہ و شقہ علی اصحابہ لایہ کما قال عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ (عندہ نقل) الحجر الاسود لوالہذا القضینا فیہ برائنا و لولایہ ان قبلک سوال لہ صلی اللہ علیہ
و علیہ وسلم لایفتاک ہذا مفتی قال جن

المقالة الثانية بيان ان الاباحة حكم شرعي في الاحكام

والطاعة فعل المأمورية قلنا لا بل والمنذر باليه ايضا وثانياً
ارباب اللغة قسموا الى امر ايجاب وامر ندب ومورد القسمة
مشترك قلنا هم قسموا ايضا الى امر تهديد واباحة الى غير ذلك
فهم توسعوا عن حقيقة الامر مسأله المنذر ليس بتكليف
في سعة من تركه خلافاً للاستاذ ولعله اراد وجوب اعتقاد
الندب به ولم هذا جعل المنذر تكليفاً لكن ذلك حكم آخر ولو جعل
نفس خطاب الشرع تكليفاً لم يبعد فافهم مسأله المكروه
كالمنذور ولا تنهى ولا تكليف والدليل الدليل والاختلاف
الاختلاف مسأله الاباحة حكم شرعي لانه خطاب الشرع تنهياً
والاباحة الاصلية نوع منه لان كل ما عدم فيه المدرك الشرعي
للحرم في فعله تركه فذلك مدرك شرعي لحكم الشارع بالتخدير فيكون

[illegible][illegible]

٢٧

انما سأل لفظي لا لغيره احد من اصحابنا حتى لو فهمنا انما في ايراد المباح ما يكون جائز لغيره انما لو كان ليس كذلك لم يكن من جنس المنع حتى لو اريد المباح المأذون
الماذون في المباح ليس هو المباح بل هو ما ليس به من جنس المنع حتى لو فهمنا انما في ايراد المباح ما يكون جائز لغيره انما لو كان ليس كذلك لم يكن من جنس المنع حتى لو اريد المباح المأذون

المقالة الثانية	بيان ان المباح ليس بواجب	في الاحكام
<p>الابعد الشرع خلافا لبعض المعتزلة وقد تقدم مسألة السباح</p> <p>ليس بجنس للواجب بل هو نوعان للحكم وظن انه جنس للمباح</p> <p>هو المأذون في الفعل وهو جزء حقيقة الواجب قلنا لا نسلم ان ذلك</p> <p>تمام حقيقة المباح بل هو المتساوي فعلا وتركيا ولعل للنزاع لفظي</p> <p>مسألة المباح ليس بواجب خلافا للكعبى احتج بان كل مباح ترك</p> <p>حرام وكل ترك حرام واجب ولو قلنا قلنا الصغرى ممنوعة اما اولا</p> <p>فلجواز انعدام الحرام بانعدام المقتضيه وهو الارادة مثلا بناء على</p> <p>ان علة العدم علة الوجود وحينئذ لا يكون عدمه مستندا الى</p> <p>فعل المباح الذي هو المانع واما ثانيا فلان فعل المباح انما</p> <p>يكون تركا له لو قصد بفعله تركه وذلك لا يلزم نعم لو اراد الحرام</p> <p>قصد بفعل مباح تركه فانه يكون واجبا ونحن نلزمه والزم عليه بانه</p> <p>مصادق للجماع واجبا انه بالنظر الى ذات الفعل هذا بالنظر الى ما يستلزم</p>		

فانهم اذا لم يفتوا من ان الشرع
قوله لو لم يكن من جنس المنع ان
الحرام واجب ولو لم يكن من جنس المنع
اشارة الى ان هذا الحرام لو كان
وجوبا واجب مستندا الى ان كان
مستندا الى واجب فحينئذ لا يكون
كل مباح واجب ولو لم يكن من جنس
قوله بان كل مباح ترك حرام واجب
والارادة علة الوجود والعدم
كان عدمه علة وجوده فيستلزم
الى عدم تلك الارادة
قوله وحينئذ لا يكون عدمه مستندا الى
فعل المباح الذي هو المانع من
ايمان الحرام مستند الى اجتماع مستند
عدم مقتضى كان في عدم الحرام
وجود المانع فلو لم يكن في عدم
الحرام قال في التمهيد قولنا كل مباح
الاول بانه لا بد في ترك الحرام من
احدا من من الامام عدم مقتضى او
وجود المانع فلو لم يكن في عدم
المباح ترك حرام ولو لم يكن في ترك
حرام ترك واجب ولو لم يكن في ترك
قوله في وجوب المانع بالذات
انما هو عدم مقتضى واما المانع فهو
علة بالعرض لا بالذات في عدم الحرام
عند وجود مقتضى فلا يكون حراما
ولو لم يكن من جنس المنع فلو لم يكن
فعل مطلقا فلا يصح لكونه واجبا
ولو لم يكن من جنس المنع فلو لم يكن
ان الواجب ان ايراد الكعبى في
بشرط في الشرع بحيث لو اخل
به لو لم يكن في الامام فالمباح واجب
بالعرض فالحق عدمه ولا يصح لنا
الارادة منه وان اريد المباح
قلنا لا بد من المانع في منوعه
سوف يحكم كذا في الكتاب ١٢
قوله فانه يكون واجبا و
نحن نلزمه قد يقال ان المباح
مقتضى الحرام التبعي لكونه حراما
سواء قصد به ترك الحرام اذ لا
فلا وجه للصغرى في المباح كذا
وقيل انما لا نسلم ان كل ترك

حرام واجب ولو لم يكن من جنس المنع فلو لم يكن
قوله لو لم يكن من جنس المنع ان
الحرام واجب ولو لم يكن من جنس المنع
اشارة الى ان هذا الحرام لو كان
وجوبا واجب مستندا الى ان كان
مستندا الى واجب فحينئذ لا يكون
كل مباح واجب ولو لم يكن من جنس
قوله بان كل مباح ترك حرام واجب
والارادة علة الوجود والعدم
كان عدمه علة وجوده فيستلزم
الى عدم تلك الارادة
قوله وحينئذ لا يكون عدمه مستندا الى
فعل المباح الذي هو المانع من
ايمان الحرام مستند الى اجتماع مستند
عدم مقتضى كان في عدم الحرام
وجود المانع فلو لم يكن في عدم
الحرام قال في التمهيد قولنا كل مباح
الاول بانه لا بد في ترك الحرام من
احدا من من الامام عدم مقتضى او
وجود المانع فلو لم يكن في عدم
المباح ترك حرام ولو لم يكن في ترك
حرام ترك واجب ولو لم يكن في ترك
قوله في وجوب المانع بالذات
انما هو عدم مقتضى واما المانع فهو
علة بالعرض لا بالذات في عدم الحرام
عند وجود مقتضى فلا يكون حراما
ولو لم يكن من جنس المنع فلو لم يكن
فعل مطلقا فلا يصح لكونه واجبا
ولو لم يكن من جنس المنع فلو لم يكن
ان الواجب ان ايراد الكعبى في
بشرط في الشرع بحيث لو اخل
به لو لم يكن في الامام فالمباح واجب
بالعرض فالحق عدمه ولا يصح لنا
الارادة منه وان اريد المباح
قلنا لا بد من المانع في منوعه
سوف يحكم كذا في الكتاب ١٢
قوله فانه يكون واجبا و
نحن نلزمه قد يقال ان المباح
مقتضى الحرام التبعي لكونه حراما
سواء قصد به ترك الحرام اذ لا
فلا وجه للصغرى في المباح كذا
وقيل انما لا نسلم ان كل ترك

من قبيل خصته الاسقاط فلهذا مرادهم كون المزمومة ادعى اسقاط سبيل رخصته فالمختصف ما دام مختصفا في مختصس كون اذا ما لم يخطأ المزمومة بغيره لم يضره ان يخطأ في غيره فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو

المقالة الثانية بيان كون الحكم بالصحة في العبادات عقليا في الاحكام

المعتز نفى المشروعية في نظر الشارع بان يكون العمل به اشما
وبطلان هذا ممنوع ومما قالوا ان العينة اولي فالمراد باسقاط
سبيل الرخصة مسأله الحكم بالصحة في العبادات عقليا
استتباع الغاية وهي في العبادات عند المتكلمين موافقة المزمومة
ان وجبا لقضاء كالصلوة بظن الطهارة وعند الفقهاء
كونه مسقطا لوجوب القضاء تحقيقا او تقديرا كما في الاداء
وبعد وسر دال امر يعرف ذلك بلا توقف قد ظن انها من
احكام الوضع وقيل بمعنى الموافقة عقلي وبمعنى الاسقاط
وضعي اقول الاسقاط فرع التامية وهو بالموافقة وهو عقلي
وقيل في المعاملات وضعي اتفاقا لان ترتب الثمرات
على العقود موقوف على التوقيف البتة اقول جعل العقود
اسما لا ريب انه من الوضع لكن الصحة هو لا نبيان بها

سلك قولنا بطلان هذا ممنوع ونفى المشروعية ان المزمومة ادعى اسقاط سبيل رخصته فالمختصف ما دام مختصفا في مختصس كون اذا ما لم يخطأ المزمومة بغيره لم يضره ان يخطأ في غيره فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو

فانه فانما يحصل المطلوب بانه لم يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو
من ان يكون يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة وان كان تصور ان المزمومة يخطأ في غير المزمومة لا يضره ان يخطأ في غير المزمومة فانما هو

المعتز نفى المشروعية في نظر الشارع بان يكون العمل به اشما

فما يدل عليه من مدوره في ان الشرع تركها جاحوا للاعتناء به **س** ولم يطلان الطلاق باليسر فيلزم ان لا يمنع ان الزمان يهيل سيع الحركات
الكبرى والصغيرة واذا جاز الطلاق الكبير والصغير على زمان واحد على الاخر فياذا افعال المجربات او صحتها لما كان في سيع الحركات
الكبرى والصغيرة فيخرج ان سيع الافعال الكبيرة والصغيرة ايضا قال في المنية ان قيل لزوم الحدود الاول وهو لزوم عدم القطع فيقتضي لا يقال الاستدلال بكونه مقطوعا باق بعدى بعد
بما لا يتصوره ايضا قلنا القطع بالتعيين فرع القطع بوجوب الاخير لا قطع القضاة ولذا كان ذلك القطع مقارنا للاخير فتأمل انتهى قال بعض الاكابر ان مدار عدم القطع بالانقضاء على امكان
سكون الشخص في موضع وهذا كما يقتضي الى عدم القطع بالانقضاء فيقتضي الى عدم القطع بالانقضاء فيلزم الحدود الثانية **س** قوله بذكره قبل قال حسن الشافعي حاصل
ما في الخبر ليس الا ان الامتداد ممكن وليس الاستدلال بالحدود في الشرع الوقت كغيره انقل الشافعي فانه يمكن ان يكون الشخص في موضعين في وقت واحد فانه اذا اراد ان يكون
في مكانين في وقت واحد لم يمتنع حصوله في كل واحد من الموضعين في وقت واحد فانه اذا اراد ان يكون في مكانين في وقت واحد لم يمتنع حصوله في كل واحد من الموضعين في وقت واحد
عند ذلك فانه لا يمتنع بل دليله وانما اصل المطلوب فالجهد فيه ان امكان سكون الشخص وان كان احتمالا صحيحا لكنه مخالفة للعادة المستمرة خارج عن الواسع فاليتماع

المقالة الثانية بيان عدم اشتراط القدرة الممكنة للقضاء في الاحكام

الاجزاء في تيسير ولا نزاع او بالمد والبسط فيلزم بطلان
القول بالجواز ايضا المناط الاخير الواقعي لا الاخير العلي
فلاولى ان يقال لا قطع بانقضاء الاخير لا مكان البقاء
وبطلان انطباق الكبير على مثل هذا الصغير ربما يمنع وهذا
كل جدل والحق القول بترتب القضاء اما على نفس الوجوب
كما في الناهي او على وجوب جزء من الاداء كما في النفل
اذا افسد فقد برأ وما الثانية فيتقيد بها الوجوب كالزكاة
فانه شيء قليل من كثير مرة بعد احوال ولهذا سقط بالهلاك
وانتفى بالدين مسألة لا يشترط القدرة الممكنة
للقضاء عندنا لان الاشتراط لا تجاه التكليف وقد تحقق
وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب لا بناء على السبب

س قوله لا نزاع القول كما قال حسن الشافعي ان الاستدلال في عين طائفة وقتها معلقة وسببها بالاجزاء الشخصية كماله فيكون الطوارق والخراب
 متشابهة لا شك ان قيام الشخص وتوابعها من سكونه في وجه القضاء جنتها طوعا او نهي في الجرائم فلا امرها بوجوب القضاء والاداء عند عدم ان القضاء انا
 يتفرع على وجوب الاداء فلو انما لا يمكن وجبته فبذلك قال الامام لا يمكن الاستدلال وقتها فان الاستدلال ان يكون باو باو
 الاجزاء في تيسير ولا نزاع فيه **س** قوله فيلزم ان القول كما قال حسن الشافعي ان الحدود وبسطها ان يكون اجزاء لا يتجزى كغيره من الاول فيخرج
 الى الاول او يكون متصلا ولا يخلو فيلزم بطلان القول ودفعه لا بد من قوله لا نزاع في تيسير بل في النزاع فانه **س** قوله لا خلاف ان
 قلنا يحمل النزاع الاخير لا على وجبه بل على ما يقتضي الاخير فيلزم خلافه ان الفرض قلت مع انه يرجع الى قول الامام الذي لم يمتنع ايضا المناط
 هو الاخير لا على الاخير بل على الاخير والاول من الزمان اما ان يرد به بالان يكون بعد جزء من الزمان يكون قبل بوضع الذي جعل غاية الوقت المصلحة
 في الشرع فذلك مقتضى كماله فلا يكون محلا للنزاع وانما ان يرد به بالان يكون بعد جزء من الزمان لا يكون بوضع الذي جعل غاية الوقت المصلحة
 قال له الاول في توجيه كلامه في حقيقته ان يقال لا قطع بانقضاء الاخير لا مكان البقاء بل بطلان الطلاق الكبير كالصلوة مثلا على مثل هذا الصغير ربما يمنع وهذا

الفعل في الاخير اذا كان جاحوا
 على سيع السبب جاحوا كان
 يتحققا بالمحال لمدى وقد سبق
 كونه كلفا بالمتن لانه محال
 على ان يرد به في قوله لا خلاف
 كما في الزمان والحاصل بانقضاء
 بناء على محل وجوب وجوبه
 القدرة كما في التام والمضى عليه
 فالجواز الاخير في تيسير
 اصل الوجوب وادخله في
 انما الى القضاء **س** قوله
 انما وجوب جزء من الاداء لا
 على وجوب كله ومنه ان يرد به
 انما الفعل كله لم يكن سببا لاداء
 كله لكن وجوبه فيه جزء من
 الوجوب وادخله في تيسير
 القضاء **س** قوله كما في
 انقل اذا اخذ حاصلا في الشرع
 وجبه الوقتية ليس بواجب
 في شرع فلو ان القضاء كماله
 انقل ان شرع فان الاحكام
 واجب وقيل وجوبه
 عند القضاء غاية الاداء وجوب
 ان شرع هو الاخير والاول
 الاول **س** قوله في تيسير
 قيل ان شرع جعل في تيسير
 للفعل كالمصلحة مثلا ولم يمتنع
 ان شرع جعل وجوبه بالاجزاء
 انقل ان شرع فان الزمان يكون
 في من قبل فلا معنى للقول
 يكون الجزاء لا في سيع الجوار
 الاخير من قبل واذا لم يكن سببا
 لم يتحقق وجوب الاداء ولا يجوز
 فلا معنى لوجوب القضاء
 انما يستلزم وجوبه بطلان
 انقل الذي استدبر الشرع
 ووقع ما اوسع قرينه فيجب
 صديقه لان **س** قوله
 بعد التحول وقد اورد الشافعي
 وجوبه من اليسر الاول كونه
 شيئا قبله من غير الثاني

مروءة التحول والثالث ان يكون مرة واحدة بعد التحول فلا يجيب الجواب لا يحصل له مال فقط بل يتحقق جاحه هذه الامور فلا يتحقق وجوب **س**
 قوله وبما سقط بالهلاك قال في المنية خلافا لشافعي قبيحا على الاستدلال وجوه الفرق ان الزمان الاستدلال كعدمه على حتى الفقهاء فيجوز ان القدرة المستمرة باقية تقديره جاحه
 عن التمسك وانظر الفقهاء ان شئ **س** قوله استنفذ بالدين فان اذا كان الدين من الجواهر الاصلية فلا يكون المال فارغا عنها قال في المنية قبل ان كان الدين انما
 لوجوب الزكاة لعدم اليسر كان لما لا يملكه بالمال وجوبه بطلان الاستدلال كما وجب الدين المشايخ والفرق بان وجوب الزكاة لشكر لعمري وهو منتف
 بالدين والكلالة للزوجة والسر والسر والسر بالعتق والهدوم انتهى **س** قوله لا يشترط القول قد سبق ان القدرة شرط التكليف فكيف يمكن انقاذها لطلبها المكلف قبل ان يشرط
 للاداء فقط او للقضاء ايضا واختار عن زنا الاول **س**
المتعلق بالمتنوع على مسلم المتنوع لمولانا لما فظ محمد بكيت الله لكوى الفركي على محرم ومغفور

معناه ان يزول عقله بالغلط او اختلط كلامه مع المذنبان ولكن الخطاب يقتضي حمله على الشان كله فثبت انه ليس يتناول الا ان يرد به معرف المذنب معناه يقتضي وان كان مثل هذا المصنف متعارفا فيهم كذا في حسن الشرح ١٢ قوله بانه من السكر فحق الآيه بالقرين سكر المصير بالصلوة سكران فالنبي اما هو من تناول السكر وطلان بالصلوة بالواقع لانه مطلوب منه الترك حال السكر فانه في السكر يريان هذا التناول لا يقيد له وان كان توجه الخطاب اجتهاد في حال صحوه لكن المطلوب ترك في حال سكره فكان في حال سكره مطلوب منه الترك ويومئى كونه في حال سكره كذا في المعية ١٢ قوله خلافا للعبرة قالوا اذا ايقن سكره فاجعل صوته وانما قوله فاجعل صوته بالافتتاح فليسمعوا الاول وجوزوا الثاني ولما كان هذا لا على انما ع بالخطاب الى المصوم وقتئذ ادرم شيئا بغير اذنه او بصوته وان يسمع معنى الخطاب بغير اذنه عليه ذلك فقالوا والماله الا ان قوله والماله اذ لم يكن المتبادر منه ان سكره لم يجر او يجر في عدم تناول الخطاب شيئا بغير اذنه او ١٢ قوله انما انما في العقل قال في المعية وهو ان المصوم الذي علم انه تعالى انه لم يجد في الخط توجع عليه فحرم في الال باليغمر ويغمر في الال انتهى اقتضاه عليه فذكر ان الخطاب عبارة عن التيقن في الخطية وهو صحيح على وجه احدهما باليقين فيها بالاشتغال الذم والاداء بالفعل كما في المصنف النجاشي بشرط الاداء بالفعل وثانيه بالاشتغال بالذم فقط ومن طلب الملاحاة بالفعل كذا في انما وثالثه بالاشتغال بالذم فقط ومن طلب الملاحاة بالفعل كذا في انما

المقالة الثانية	بيان اختلاف في كون المعدوم مكلفاً	في الأحكام
-----------------	-----------------------------------	------------

عدم القصد فكان له لزوم لا التزام ترجيحاً لجانبا لا سلام
 وثانياً قال الله تعالى لا تقربوا الصلوة الآية فكلفوا حال السكر
 بالترك اقول بل فيه دليل على ان السكر لا ينافي فهم الخطاب
 في الجملة كما يقتضيه حديث باختلاط الكلام والهديان
 واعتبار ابي حنيفة عدم التمييز في الجملة الموجب لحد احتياط لان
 مبناه على الضرر ومعنى حتى تعلموا حتى يتقنوا هذا تناويل
 والقوم التزموه بأنه نهى عن السكر كقولهم لا تمت وانت
 ظالم اى لا تظلم فتوت طاهراً مسألة المعدم مكلف
 خلافاً للمعتزلة والشراد التعلق العقل لا التمييز لانا والام
 اذلى لا امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى وفيه ما فيه

مسألة قوله قد لا يؤمن ولا التزام فيه إشارة إلى ما ذهب إليه اليعاقبة ومن أن لزوم الرد ليس بواجب في كل حال بل لا يلزم كذا في النية ١٢ مسألة قوله
باعتقالات الكلام والهند يات لانه في هذه الاحوال شاعر القبة فلا يكون تكليفه المسكون عليه الخافض وما كان فافهم ان يقول انه اعتبر الجوف في
في هذا السكون عدم التميز بين الارض والسموات والرجل والمرأة وهو حال عدم التميز بين تكليفات الخافض وقته بقوله واعتبار في جوفه
عدم التميز بين الخافضين انما اعتبر عدم التميز في وجوب الرد لا طاعة له في جوفه اعتبارا في حق سقوطه من الصلاة ايضا ١٣ مسألة قوله
لان بناء على عدم رجحان هذه النسخة على النسخة الاولى من حيث كمالها لا يلزم في هذا الكلام والرد بان ذلك لا يلزم لعدم التميز بين السما
والارض والرجل والمرأة واذ كان ينبغي التمسك على الدوام بغيره الا في الاحوال التي لا يكون فيها التميز بين السما والارض والرجل والمرأة
المجتبى في الحق لهما الخطأ الاول فلا ينبغي تمسكه به بعد العلم بان الرد في حقهما لا يلزم في حقهما اذ لا يرد في حقهما ولا في حق من
لا يرد في حقهما لانه في حاشية سورة واعلم ان التمسك بغيره اذ كان في حقهما عدم التميز في حاله السكون واجاب عنه الصواب بقوله وهو في حقهما لا يلزم كذا في
الحسن التمسك به قوله براديل قوله لا كما دلي بهذا فان التمسك به في حقهما لا يلزم في حاله السكون واجاب عنه الصواب بقوله وهو في حقهما لا يلزم كذا في

[illegible]

التعليق المفتوح على السلم الثبوت

५५

کے قول

053

فان لم يدر

الشرع لا يدرى من ان يقولوا ان علم حصل ان طاب علم الشرع فبقوله والامر ذو فليزعم ان العلم حصل من عموم النسخ ١٢ قوله
 ربح القلم عن غلبة الحق واصحاب الامم على المذاهب المحيية العاقل في حق وجوب الايمان بالحقول وباجاديرك دخول صبيان الكفرة في النار ١٢ قوله حتى
 يعقل قال اني الحاشية رواه ابو داود ورواه كذا في صحيحه هذا في التفسير انتهى القول كما قال حسن الشارحين وفيه ان الدليل لا يتم على القاضي فان المراد الحكم المحاسب
 كما هو ظاهر والمعتق وجوب الاداء لم يتحقق الحساب ومعه من وجوب حقوق الله ما رواه في الاسلام من اثبات اصل وجوب الايمان عليه دون وجوب الياسه به بالفعل
 الا انزى انه ترقى وقال في جميع حقوق الله تعالى نعم قد ظهر باقرارنا بتحقيقه في الايمان فقط دون سائر حقوق الله كمن التجوز الصنف كيقينا في هذا المقام فان قيل ان المراد
 منعار في الاداء الطاري في حق الله وجوب الاداء وقد ذكرتم ان ندمه اثبات اصل الوجوب فقط دون
 وجوب الاداء فلا يتكفي معنى الحديث على ندمه فهو باطل فافهم لا نسلم ان معنى الرقعة ذلك بل تفاد في عدم الاصل ايضا ١٢ قوله وسو عن الاسلام انما يعني اذا سلم
 زوجه الصبي فيعرض الاسلام عليه فان سلم في له ولا يفرق بينهما هذا العرض لصحة اسلام الصبي لا لوجوب الاسلام عليه فانه ليس بواجب عليه وان صح عنه ١٢ قوله و

المقالة الثانية	بيان تقسيم الاهلية على القسمين	في الاحكام
<p>فانيط بالبلوغ عاقلًا فالتكليف اثر عليه قال البيهقي الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام اخذت كانت تتعلق بالتبذير انتم فلا يجبا داء شيء على الصبي خلا فلا يبي منصور والمعتزلة في وجوب الايمان فانهم ذهبوا الى عفتا به بتركه وللقاضي بي زيد حيث قال بوجوب جميع حقوق الله تعالى عليه الا ان الاداء سقط بعد الصبي لنا اولا قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم رفع القلم عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يجتلم عن المجنون حتى يعقل وعرض لا سلام عليه بعد اسلام زوجته لصحته لا لوجوبه وصربة بعشر على الصلوة تأديبا لا اعتيادا لا تكليفا وثانيا عدم انفساخ نكاح المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغة اقول و فيه انه لا يدل على نفى اصل الوجوب عن العاقلة ولنا على القاضي انه لو كان واجبا عليه ثم سقط الوجوب في الاستدلال على عدم وجوبه شيئا على الصبي العاقل ١٢</p>		
<p>قوله فانيط بالبلوغ عاقلًا في محزون لانه مظنة كمال العقل سواء وجد كمال العقل به او لا لان من البالغين من يقص عقله من بعض المراهقين كالمعتزلة في السفه ناط على المشقة والمنفعة امر غير مضبوط فانيطت الرخصة على السفه لانه مظنة لشبهة سواء وجدت لشبهة او لا كما قال بحر العلوم ١٢ قوله فلا قال في منصرفه كما قال في المنية وعليه كثير من مشايخ العراق من الخلف كذا في التفسير انتهى قوله فانهم ذهبوا الى اعتبار تركه المعتزلة وان كانوا قائلين بكون جميع الاحكام بالعقل غير متوقف على الشرع فلو كان الشرع يوجب</p>		

عرض الاسلام عليه انما علم ان العرض لا يله
 من دليل وليس فان قيل قوله تعالى ولا
 تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولا منه ولما نهى
 من مشركه ولو اجتمعوا ولا تنكحوا المشركين حتى
 يؤمنوا ولم يدر من غير من مشرك لا يشتمل
 الصبيان فالمرأة سواء كانت مومنة او
 كافرة ان كانت غير بالية لا يفسد كاحسا
 يتزوجها الذين فلا يسئل لا بغيره ان النكاح
 باق لمن فاسد لو اتمر من حكمته انما جارية
 في العبي فان خوة المؤمن الشريك مع الكافرة
 الكفيرة في حرمه حرام وانه موجود في العبي
 يجب ان يكون لو كان اياه كذا لانه يجب العرض
 انما كان ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم و
 جميعا على الصلوة اذا لم يسجدوا فركبوا
 عليها اذا لم يسجدوا رواه ابو داود وسبنا
 ولا يظن من رواه الا ذكر بالصلوة وبها نهار
 سبع سنين داخر لو لم عليها وبها نهار
 سنين ودفقوا بغيره في المعناج والامر
 للوجوب ووجوب الطرب بدون وجوب
 الصلوة غير مقبول يقال ان ضربا واديا
 لا تكليف حتى يرو عليه ما اوردناهم كذا
 قال استاذنا ١٢ قوله لا الوجوب
 فان قلت لما كان الصبي غير مكلف فتناله
 الخطا بجرسته النكاح مع الكفرة من ان
 فساد النكاح حتى يخلج الى المرض بل لا بد
 من دليل قلت قد بينا ان سببية الايمان
 لا تقطع الولاية عن النكاح فمقصودنا في
 نفوس متوافرة وبقية فساد النكاح و
 عدم ثبوت التورث وغير ذلك كذا قال
 بحر العلوم ١٢ قوله لا الوجوب فان قيل
 لما فسد النكاح بعد اسلام زوجته وبعد عرض
 الاسلام وعدم قبوله حرمت عليه زوجته
 ووجوب عليه الكف عن الاستمرار منها
 كان الصبي مكلفا فلا يصح تركه ان الصبي
 لا يجب عليه اوارثته يقال ان الجسد يكتسب
 زوجته المقطعت الولاية عن غير المؤمن ويؤ
 يقتضي فساد النكاح لعزرة الا لقطار
 والا حجاب عن الاستمرار وعدم التوارث
 وغير ذلك وكمن يعمى بجهت اقتضاه و
 جفا ١٢ قوله لا تكليف اى لانه مكلف بها
 وهي واجبة عليه فان قيل ارادة التاديب
 والاعتبار ومن الامر خلاف الظاهر فلا بد من

دليل على ارادة يقال في ادل على عدم الوجوب على الصبي فلا بد من حل هذا على الثانيين جذا بين الاول ١٢ قوله لعدم وصفه قال الامام محمد المراهقة اذا لم تصف الايمان حين سئل
 عنها لا ينفخ نكاحها ١٢ قوله بخلاف البالغة فانه ينفخ نكاحها اذا لم تصف الايمان ويروى عليه ان هذا قول المجتهد ولم يثبت اتفاق القائلين في ذلك ولم يثبت العقل والاطلاع
 فيه فلا يصح دليل على القاضي والمعتزلة لا انما لا تحقيقا ويمكن الجواب بان المعتزلة لم يذهبوا للاجتماع في الفرع واكثرهم يأمرون في المراهقة كالحفيظة في نكاحها ولا عليهم ١٢ قوله وفيه
 انه لا يدل على نفى اصل الوجوب فانك قد عرفت ان هذا الدليل ليس من صفات المذهب الذي ريد وحاصل الاعتراض ان الايمان يجوز ان يكون واجبا عليها لكن سقط وجوب الاداء بالعدم
 لعدم وصفها ليس بالواجب قد سقط نظر بصحة تخلفه من المعتزلة القائلية انها اقامت تعصده لم تكن مكلفة فان عدم المراهقة قد يكون لان الانا قد سقط بانفسار كما في صورة
 الكراهة فانهم كذا قال استاذنا ١٢ قوله على نفى اصل الوجوب عن العاقلة والجواب بانما العاقل لم يقصد الدلالة عليه بل على نفى وجوب الاداء فانما انفس الوجوب فان كان
 فلا يضرنا ١٢ قوله على البلوغ عاقلًا وجودا واداءا كالمعتزلة لا يضرنا ١٢ قوله على عدم وجوب ادائها على الصبي ولو كان عاقلًا لم ينفخ نكاحها على مسلم البشوت

الاصل لا يفيضة ان يكون الاتي به موافقا للواجب قبل ملك الشرط والروابط ومن شرط ادا من الواجب كون الاتي به بالغا وبالجملة ان فوته يصيب
لشغل العقل بالاعتناء بالشرط او الشرط او من الواجب كون المودعي بالغا فلم يصح الا اذ لم يكن البلوغ قبال فيه ١٢ قوله لا يفيضة وهي في الشرع عبارة
عن كون الانسان بحيث يصح ان يتعلق به الاحكام الشرعية ١٢ قوله كمال العقل والبدن وبها حين البلوغ عما قلنا لان العقل كمال البدن وكمال البدن
بالاكتساب فلا يكمل العقل حتى يبلغ المحل فانما كمال العقل بالبلوغ وهذا من وضع الله تعالى فيصنع كل شيء حيث يشاء ١٢ قوله والمعتوه البالغ فانه قاصر العقل
وان كان كوى البدن لانه في الشرع عبارة عن ان لم يتبدل عقله فحينئذ كماله في شئ آخر كالعقل او تارة بالجملة ١٢ قوله صفة الاداء دون الوجوب فانما عرفت فيما
مران الشكايه ويراد بها على العقل والبلوغ ١٢ قوله صفة الاداء اذ صفة الاداء جميع العبادات البدنية لا وجوب اداها ولا كان المستره مما لها للصبى في بعض الاحكام
اراد ان يفصل في الصبي ليقاس حال المعتوه
عليه فقال وتفصيل الخ ١٢ قوله
ما حق الله عليه في الحق الاول الحسن
والنفع اللذان اعتبر في احكامها الثواب في
الآخرة او العقاب كك وبلى الثاني انشع
او الضرر الدنيا دى اما لفظ او حسب المعنى
الاعم الذي يشمله النفع والضرر الاخرى
ايضا مع ان كلا من الحسن والنفع والضرر
الضرر الدنيا دى يتحقق في كلا المستبين فان
الحق الاول اجل وعلى دو صفة بل لا خروى
والعقاب الذي كذا كذا بالذات وان
كان النفع والضرر الدنيا دى يتحقق ما عرض
ووضع الثاني للاخيرين بالذات وللادب
بالمعنى فلذا فصل بينهما ان العقل لا يكون
بالاول والاخيرين بالآخر مجموع الحق
على التفصيل ستة كذا في احكام الشرع ١٢
قوله فيصنع مناسبه اذا كان الايمان
نافعا محضاً جنة بجنة فيصنع من الصبي
الماتل قياشاً واستحساناً لانه محل لرحمة فيصنع ما
فيه نفعه وقد كان لقائل ان يقول لعل الشارع
لم يعين اياه بانه جعله كالايمان مثل الصبي الغير
الماتل اجاب عنه بقوله ولا يجوز الخ ١٢
قوله ولا يلحق به فان انما يلحق به ان يحجر
ما هو مناط الساعات فان كانت فيه فرفقة
من حرمان الميراث اذا كان المورث كافراً
فرقة الاخرى اذا كانت كافرته بواجب با اجاب
الماتل بقوله وضر حرمان الخ ١٢ قوله لا يلحق
به هذا هو القياس يعني لا يلحق بجناب الشارع ان
يعتبر اياه لانه حكمه والحكم لا يلحق ان يترك
اصد عنه وهو الاقرار بيمينه وتصديق الذي
يأمر به مما داه اياه من بخلات الصبي الغير
الماتل لانه صدر عنه لا تيمنه وتصديق مثل كلمات
الطير غير قابل للاعتبار البتة ثم لما كان لقائل
ان يقول ان لا يعتبرا اياهان الصبي غير الماتل
الميراث اذا كان المورث كافراً فرقة زوجته
اذا كانت كافرة فليعتد بكون الايمان نفعاً
محضاً اجاب اذ لا يقول وضر حرمان الميراث الخ
وقالنا بقوله ولو سلم الخ ١٢ قوله لكفر القريب
والزوجة سبب ان ضر حرمان الميراث وفرقة
الزوجة ليس سبباً على الايمان بل لكفر القريب
والزوجة وبها هو الاستحسان فانه كفر باع اياه
الموجب للنقصان الذي وانقطع الولاية بسبب

المقالة الثانية	بيان تقسيم الاهلية على قسمين	في الاحكام
دفعاً للوجوب لكان الاتي مؤدياً للواجب كما في اذ اصام واللازم بأصل اتفاقا وليس رخصة اسقاط لعدم الاتفاق تدابر مسألة الاهلية كاملة بكمال العقل والبدن فيلزم الاداء قاصرة بقصور احدها كالصبي العاقل والمعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء والتفصيل في الصبي ان ما يكون مع القاصرة اما حق الله تعالى وهو ثلثة حسن محض وقيح محض وبين بين واما حق العبد وهو ايضا ثلثة نافع محض وضار محض وداثر بينهما والاول كالايمان لا يسقط حسنه وفيه نفع محض لانه مناط سعادة الدارين فيصنع منه والحجر من الشرع لم يوجد ولا يلحق به وضر حرمان الميراث و فرقة النكاح لكفر القريب والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكم من شيء ثبت تبعاً لا قصداً كقبول هبة القريب من الصبي مع ترتب العتق والثاني كالكفر القياس لان لا يصح لانه ضرر محض له قوله والاول باطل كما قال حسن انما هو من قبل القاضي انه يجوز ان يكون مراده من وجوب حقوق الشئ ابي اصل الوجوب كما قال في الاسلام في الايمان فقط فالحق الذي من تلك الحقوق لمتعلق بسبب او شرط سوى العقل و يكون المقصود من اشتغال الزمة بنفس تفصيل الواجب فيكون اداها من الواجب غير لا يسقط بطلان الاداء لان اريد به الاداء عن نفس الواجب وان اريد به الاداء عن الواجب الذي يجب اداه فيسلم ولا يضره على هذا التقدير واما الحق الذي يتعلق بشرط واسباب وروابط فاشتغال ذمة الصبي بها لعلها قريباً كما عرفت هو المستبر لوجوب		

لحرمان الميراث ١٢ قوله فهو بالتبع لان وضع الايمان للسعادة ويتحقق به الخلقه مع ارباب الشقاوة فيرتب عليها احكامها بما لا يوجد له من القريب من الصبي انما قال
حسن انما هو من قبل القاضي انه يجوز ان يكون مراده من وجوب حقوق الشئ ابي
اصل الوجوب كما قال في الاسلام في الايمان فقط فالحق الذي من تلك الحقوق لمتعلق بسبب او شرط سوى العقل و
يكون المقصود من اشتغال الزمة بنفس تفصيل الواجب فيكون اداها من الواجب غير لا يسقط بطلان الاداء لان
اريد به الاداء عن نفس الواجب وان اريد به الاداء عن الواجب الذي يجب اداه فيسلم ولا يضره على هذا التقدير
واما الحق الذي يتعلق بشرط واسباب وروابط فاشتغال ذمة الصبي بها لعلها قريباً كما عرفت هو المستبر لوجوب

۱۱۹

1965

DUE DATE

2019.01.15

৫৭।

